الباب الأول

الجملة الاسمية ونواسخها

الفصل الأول

الجملة الاسمية

أ- المبتدأ

ب- الخبر

الفصل الثاني

نواسخ الجملة الاسمية

أ- ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر.

ب- ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر.

ج- ما ينصب المبتدأ والخبر.

الفصل الأول

«الجملة الاسمية»

أولاً: المبتدأ:

أ- تعريفه وصوره:

المبتدأ اسم أو ما حلَّ محله صالح للإسناد إليه بخبر أو ما يسد مسدَّه، مجرد عن العوامل اللفظية حقيقة أو حكمًا.

وله صور شتَّىٰ؛ فيأتي اسمًا ظاهرًا مرفوعًا بالضمة ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿ وَٱلۡحُرُمَٰتُ قِصَاصٞ ﴾ [البقرة: ١٩٤]، أو بالألف كقوله تعالىٰ: ﴿ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ﴾ [الحج: ١٩]، ﴿ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤]، أو بالواو كقوله جلَّ وعلا: ﴿ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِۖ ﴾ [النور: ٢٦]، ﴿ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ﴾ [القصص: ٢٣].

ويأتي اسمًا ظاهرًا مجرورًا بحرف جر زائد «**بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أُكُلَاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ**»(١)، أو شبيه به «**رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ**»(٢)، مرفوعًا محلاً سواء كان مقدمًا كقول الله تعالىٰ: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣]، أو مؤخرًا كقوله جل وعلا: ﴿ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ومنه عند سيبويه ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ ﴾ [القلم:٦].

ويأتي مصدراً مؤولاً واقعاً موقع الاسم المرفوع مكوناً من (أن والفعل)؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَن يَسۡتَعۡفِفۡنَ خَيۡرٞ لَّهُنَّۗ ﴾ [النور: ٦٠]، ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ ﴾ [الروم: ٢٥].

أو (ما والفعل) كقوله تعالىٰ: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَلَكُم مَّا كَسَبۡتُمۡۖ ﴾ [البقرة: ١٣٤].

---

(١) الترمذي: (٢٥٥٤)، تحفة (١١٥٧٥ - ٢٣٨٠).

(٢) البخاري (٧٠٦٩)، وأطرافه (١١٥، ١١٢٦، ٣٥٩٩، ٥٨٤٤، ٦٢١٨)، تحفة (١٨٢٩٠).

أو (أنَّ واسمها وخبرها) ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَـٰشِعَةً ﴾ [فصلت: ٣٩]، ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [يس: ٤١].

أو في معنىٰ المصدر كقوله جل وعلا: ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [يس: ١٠] أي إنذارك وعدمه سواء.

ويأتي اسماً مبنياً -ظاهراً أو مضمراً أو مُبْهَمًا- في محل رفع مبتدأ، فيبنىٰ علىٰ السكون كما في قوله تعالىٰ: ﴿ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَـٰذَآ أَخِى ﴾ [يوسف: ٩٠]، أو يبنىٰ علىٰ الكسر ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى ﴾ [هود: ٧٨]، أو يبنىٰ علىٰ الفتح ﴿ هِىَ عَصَاىَ ﴾ [طه: ١٨]، ﴿ أَنتَ وَلِيُّنَا ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ [محمد: ١]، أو علىٰ فتح الجزأين ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر: ٣٠]، أو علىٰ الضم ﴿ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ ﴾ [فصلت: ٣١].

ويأتي وصفاً أو مصدراً له مرفوع سد مسد الخبر معتمداً علىٰ نفي أو استفهام (علىٰ خلاف بينهم في الشرط) ومنه علىٰ الراجح ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾ [مريم: ٤٦]، وعلىٰ خلاف ﴿ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الجن: ٢٥]، ويضعف أن يكون منه قول الحقِّ سبحانه وتعالىٰ: ﴿ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ [يونس: ٥٣] بقرينة الجواب: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴾ [يونس: ٥٣].

وأخيراً يأتي جملة مراداً بها لفظها؛ فتقع موقع المفرد، ولم ترد في التنزيل، وإنما جاءت في كلام سيد المرسلين ﷺ: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ»[(١)]، «الحَمْدُ للهِ تَمْلأَ المِيزَانَ»[(٢)]، «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ»[(٣)].

---

(١) بهذا اللفظ أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٠٠٠) من حديث حازم بن حرملة والحديث عند البخاري (٣٩٦٨) ومسلم (٢٧٠٤) عن أبي موسىٰ الأشعري.

(٢) جزء من حديث رواه أحمد (١٨٣١٣) من حديث رجل من بني سليم، ورواه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري.

(٣) من حديث أبي هريرة رواه الترمذي (٢٨٩٩) وقال: حسن صحيح.

ب- أحوال الوصف مع مرفوعه:

جمهور النحاة علىٰ أنَّ الوصف الذي يرفع فاعلاً أو نائبًا عنه يسد مسد الخبر لا بد أن يكون معتمدًا علىٰ نفي كقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَىٰ مَنْ أُقَاطِعُ

أو استفهام كقوله الآخر:

أَقَاطِنُ قَوْمُ سَلْمَىٰ أَمْ نَوَوْا ظَعَنًا ... إِنْ يَظْعَنُوا فعجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

ولا يشترط الكوفيون ذلك استشهادًا بقول الشاعر:

خَبِيرٌ بِنُو لَهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيًا ... مَقَالَةَ لَهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ حَلَّتِ

ويُحَتِّمُ البصريون في نحو ذلك التقديم والتأخير فيجعلون (خبير) خبرًا مقدمًا و«بنو لهب» مبتدأ مؤخرًا، ويكون الإخبار بـ«خبير» مناظر لقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم: ٤].

وللوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال وجوب الابتداء، ووجوب الإخبار، وجواز الأمرين وإليك بيان ذلك:

أولاً: يجب أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده مرفوع به سدّ مسد الخبر إذا كان الوصف مفردًا ومرفوعه مثنىٰ أو مجموعًا، في نحو: أقائم الزيدان؟ أو أقائمٌ الزيدون؟ وليس له شاهد في القرآن وقالوا به في ﴿ مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم ﴾ [الحشر: ٢] وهو ضعيف جدًا، وشاهده عندي قوله ﷺ لمن سأله الخروج للجهاد: «**أحيٌّ والداك؟**»[1].

ثانيًا: يجب أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا والمرفوع بعده مبتدأً مؤخرًا إذا تساويا في التثنية نحو: أقائمان الزيدان؟ أو الجمع نحو: أقائمون الزيدون؟ لأن القول بعدم

---

(١) من حديث عبد الله بن عمرو رواه البخاري (٢٨٤٢).

التقديم لا يكون إلا علىٰ لغة «أكلوني البراغيث»[١]، وشاهده من الصحيح قوله ﷺ: «أو مخرجيَّ هم؟ »[٢]، وقوله في حديث آخر: «أفعمياوان أنتما؟»[٣].

ثالثًا: جواز الوجهين السابقين وذلك إذا تساويا في الإفراد نحو: أقائمٌ زيد؟ وحمل عليه من التنزيل: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [مريم: ٤٦] وأوجب ابن هشام وغيره في الآية الوجه الأوَّل؛ لأن القول بالتقديم والتأخير يؤدي للفصل بين العامل (راغب) ومعموله (عن آلهتي) بالمبتدأ (أنت) وهو أجنبي.

وحمل مع الاختلاف أيضًا ﴿ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ [يونس: ٥٣]، فرجحوا فيها التقديم والتأخير وهو أولىٰ عندي، و﴿ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الجن: ٢٥]، وشاهده عندي بلا خلاف -إن شاء الله- قوله ﷺ لمعاذ ﷺ حين أطال الصلاة: «أَفَتَّانٌ أنتَ يا مُعاذ؟»[٤]، وقول عائشة ﷺ لمن سألت عن قضاء الصيام وعدم قضاء الصلاة للحائض: «أَحَرُورِيَّةٌ أنتِ؟»[٥].

ج- حكمه: من حيث التعريف والتنكير:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه يخبر عنه، والإخبار عن النكرة لا يجدي، هذا من الناحية النظرية، أمَّا من الناحية التطبيقية فيأتي المبتدأ نكرة بشرط الإفادة التي هي أساس الكلام عند العرب، وقد تكلف النحاة في بيان ما أطلقوا عليه مسوِّغات الابتداء بالنكرة، أي الأسباب السامحة لذلك، وتعقب بعضهم بعضاً في هذه المسوِّغات، وخلاصة كلامهم أن الإفادة تكون بتخصيص النكرة أو تعميمها، وأدرجوا لذلك صوراً؛ بأن تكون هذه النكرة:

---

(١) انظر: في باب الفاعل الكلام علىٰ هذه اللغة الفصيحة الصحيحة.

(2) من حديث عائشة رواه البخاري (٣).

(3) من حديث أم سلمة رواه الترمذي (٢٧٧٨) وقال: حسن صحيح.

(4) من حديث جابر بن عبد الله رواه أحمد (١٤٢٢٦).

(5) رواه البخاري (٣١٥).

موصوفة ﴿ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [التوبة: ٧٢].

أو معطوفة علىٰ موصوف ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٦٣].

أو معطوف عليها موصوف ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [محمد: ٢١].

أو موصوفة بمحذوف ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٤] أي من غيركم.

أو كانت صفة لمحذوف ﴿ وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ ﴾ [ص: ٥٨].

أو كانت مضافة ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ [الشورىٰ: ٤٠].

أو كانت مصدراً أو مشتقاً عاملاً فيما بعده ﴿ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ [فاطر: ٣٢].

أو قيدت بشبه جملة مقدمٌ عليها ظرفٌ ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ ﴾ [الأعراف: ٤٦]، ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥].

أو جار ومجرور ﴿ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ ﴾ [الشورىٰ: ١٦]، ﴿ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ [البقرة: ١٠].

أو دلَّت علىٰ الدعاء ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الصافات: ١٠٩]، ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [للمطففين: ١]، ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ [القيامة: ٣٤].

أو دلت علىٰ التنويع ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

أو كانت لفظاً من ألفاظ العموم ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ [البقرة: ١١٦]، ﴿ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [القصص: ٨٨].

أو سبقت بحرف استفهام ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣].

أو سبقت بنفي ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وحملوا عليه ﴿ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [لقمان: ٣٣].

أو سبقت بواو الحال، ففي الصحيح قول عائشة رضي الله عنها: «دخل رسول الله ﷺ وَبُرْمَةٌ علىٰ النار» [(١)].

أو سبقت بـ«إذا» ومنه في الصحيح دخل النبي ﷺ فَإِذَا حَبْلٌ ممدود[(٢)].

د- رتبة المبتدأ:

الأصل أن يتقدم المبتدأ علىٰ الخبر ما لم يكن هناك موجب لتقديم الخبر عليه، ويجوز مخالفة الأصل عند أمن اللبس أو وجود قرينة تُعيِّن كلاً منهما.

واعلم أنَّ ما قُدِّم منهما في التنزيل ما كان ليؤخر، وما أُخِّرَ ما كان ليتقدَّم، وهذا سرٌّ من أسرار الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم، وكلام النحاة في الجواز يتعلق بتصوُّر الوضع اللغوي لا بأنه يجوز في النصِّ المقدس.

ومثال ذلك أنَّ القاعدة تقول: «إذا كان الخبر شبه جملة والمبتدأ معرفة جاز تقديم كل منهما علىٰ الآخر». ولك أن تتأمل الفرق بين قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] وقوله جل وعلا: ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [الجاثية: ٣٦] وبين قوله تعالىٰ: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] وقولهم لملكة سبأ ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾ [النمل: ٣٣].

أمَّا تقديم المبتدأ وجوباً ففي حالات:

أولاً: إذا تساويا في التعريف والتنكير حكم للأول بالابتداء ما لم يكن هناك قرينة تمنع ذلك. قال تعالىٰ: ﴿ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ [الحج: ٤٠]، وقال: ﴿ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ﴾ [الشورىٰ: ١٥]، وقوله عز وجل: ﴿ مَنْ ۜ رَاقٍ ﴾ [القيامة: ٢٧]، وقوله سبحانه: ﴿ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ ﴾ [الشورىٰ: ٤٠].

---

(1) رواه البخاري (٤٨٠٩).

(2) رواه البخاري (١٠٩٩).

ثانياً: إذا كان المبتدأ اسماً له الصدارة وجب تقديمه، وذلك إذا كان:

أ- اسم استفهام: ﴿ مَا هِيَهْ ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿ مَا لَهَا ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢]، ﴿ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ [يس: ٧٨].

ب- اسم شرط: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

ج- ما التعجبية: ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ [عبس: ١٧]، فـ﴿ مَآ ﴾ تعجبية في محل رفع مبتدأ، والجملة بعدها في محل رفع خبر.

د- كم الخبرية: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ [النجم: ٢٦].

هـ- ضمير الشأن: وهو في قوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]، ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، فـ﴿ هِيَ ﴾ ضمير الشأن مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، ﴿ شَٰخِصَةٌ ﴾ خبر مقدم، و ﴿ أَبْصَٰرُ ﴾ مبتدأ مؤخر، والجملة الاسمية في محل رفع خبر.

و- الكلام المقترن بلام الابتداء: ﴿ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَواْ ﴾ [يوسف: ١٠٩]، ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ [يوسف: ٨].

ز- اسمًا موصولاً وقع في خبره الفاء ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الكهف: ٨٨].

ح- اسمًا مضافًا لاسم له صدر الكلام كقولنا: كتابُ مَنْ هذا؟

ثالثًا: إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود علىٰ المبتدأ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾ [الأحزاب: ٤]، ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥]، ﴿ وَٱللَّهُ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [آل عمران: ١٥٦].

فإذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا نحو ﴿ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ ﴾ [الحجرات: ١١]، أو ضميرًا متصلاً نحو: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء: ٣]، جاز التقديم والتأخير بلا خلاف؛ لأمن اللبس، فـ﴿ ٱلْفُسُوقُ ﴾ مبتدأ مؤخر، والجملة قبله ﴿ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ﴾ في محل رفع خبر مقدم.

رابعًا: إذا اقترن خبره بالفاء ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ ﴾ [الكهف: ٨٢]، ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ ﴾ [الرعد: ١٧].

خامسًا: إذا قصد حصره باقتران الخبر بـ«إلا» لفظًا ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، ﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٣]، ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ ﴾ [الأنعام: ٥٧]، ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٦]، ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [الرحمن: ٦٠]، ومنه: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤]؛ لأن «لمّا» هنا بمعنىٰ «إلا».

أو اقتران الخبر بـ«إلا» معنىٰ وذلك بوقوع المبتدأ بعد «إنما» ﴿ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠]، ﴿ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف: ٢٣]، ﴿ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ ﴾ [يونس: ٢٠].

هـ- ذكره وحذفه:

المبتدأ هو ركن الإسناد في الجملة؛ لأنه يسند إليه الخبر ويحذف من الجملة لوجود قرينة تدل عليه وهذا الحذف تارة يكون جائزًا وتارة يكون واجبًا.

أولاً: حذف المبتدأ جوازًا، الأصل أنه يحذف إذا كان مفهومًا من سياق الكلام فللمتكلم الخيار في الذكر أو الحذف، فإذا قال لك قائلٌ مثلاً: مَنْ أنت؟ فأنت مُخَيَّرٌ بين أن تجيبه بقولك: فلان، أو: أنا فلان، ففي الأولىٰ حذفت المبتدأ، وفي الثانية لم تحذفه، وللحذف الجائز مواضع يقع فيها، ولا يكون الحذف إلَّا لتوظيف بلاغي.

١- إذا كان جوابًا لاستفهام قال تعالىٰ: ﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلۡ لِلَّهِۚ ﴾ [الأنعام: ١٢]، أي: ما في السموات والأرض لله، وقال سبحانه: ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ﴾ [غافر: ١٦] أي: الملك اليوم لله الواحد القهار[(١)]، وانظر إلىٰ الفرق بين الذكر والحذف في جواب موسىٰ عليه السلام لتتذوق روعة البيان القرآني.

﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ۝٤٩ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ۝٥٠ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلۡقُرُونِ ٱلۡأُولَىٰ ۝٥١ قَالَ عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ ﴾ [طه: ٤٩-٥٢]. فاسم الربّ يتلذذ بذكره دون القرون الأولى.

٢- إذا وقع المبتدأ بعد القول

قال تعالىٰ: ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ شَاعِرٞ ﴾ [الطور: ٣٠] أي: هو شاعر، ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ ﴾ [يونس: ٣٨] أي: هو افتراه، ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقۡتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتُۢۚ ﴾ [البقرة: ١٥٤] أي: هم أمواتٌ.

٣- إذا وقع المبتدأ بعد «فاء الجواب»

أي في جواب الشرط يأتي الخبر بعد الفاء ويحذف المبتدأ لوضوحه، ﴿ وَإِن تُخَالِطُوهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡۚ ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي: فهم إخوانكم ويتعين تقديره[(٢)] إذا كان الخبر شبه جملة ﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ ﴾ [فصلت: ٤٦] أي فصلاحه لنفسه وإساءته عليها.

---

(١) يتكلف بعض القراء في الآية الكريمة الوقف والابتداء، فيبدأ بـ﴿ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ﴾ مستحسنًا ذلك وهو في الحقيقة زاد في كتاب الله؛ إذ جعل المبتدأ مذكورًا وهو محذوف في سياق الجواب وأيسر شيء أن يقال له: أين تمام جملة الاستفهام؟ ولا عجب، فالجهل بالنحو يترتب عليه أكثر من ذلك، ثم أنه تجرّأ علىٰ الله عز وجل وسلب الآية الروعة البلاغية المترتبة علىٰ الحذف وعليك أن تتأمل الفرق بين الجوابين بالذكر والحذف.

(٢) أقول: تقديره، وليس حذفه؛ لأن ذلك في مواضع الجواز وليس الوجوب وإنما ذكرت ذلك؛ لأن المفسرين والمعربين عادة يتركون الخيار للقارئ بين تقدير المبتدأ أو الخبر إذا كان ما بعد فاء الجواب مفردًا فيقولون في نحو ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] التقدير: فالأمر أو الواجب نظرة فيكون المحذوف مبتدأ، أو «فعليكم نظرة» فيكون المحذوف خبرًا.

ويتعين ذكره إذا كان مخالفًا لما في سياق الشرط قال تعالىٰ: ﴿ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] فلو حذف المبتدأ لحدث اللبس ولفهم أن المعنىٰ وإن تبتم فالتوبة لكم.

٤- إذا بدأت السورة بالخبر

﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ١] أي هذه براءة، ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [الزمر: ١] أي: هذا تنزيل، و﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا ﴾ [النور: ١] أي: هذه سورة.

٥- عند التعقيب علىٰ كلام سابق، كأن يتحدث أمامك أحد عن شيء فتقول: حق، أي: هذا حق، أو هو حق، أو كلامك حق، ومنه في التنزيل: ﴿ بَلَٰغٌ ﴾ [الأحقاف: ٣٥] أي: هذا بلاغ، و﴿ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٩] أي: هذه ذكرى[(١)].

ثانيًا: حذف المبتدأ وجوبًا، يحذف المبتدأ وجوبًا في أربعة مواضع:

١- إذا كان الخبر مخصوصًا بالمدح «نعم الرجل أبو بكر» أو بالذم «بئس الرجلُ أبو جهل»[(٢)]، فيقدر مبتدأ محذوفًا وجوبًا والتقدير: هو أبو بكر، أو هو أبو جهل.

وود في التنزيل في مواضع فورد اسمًا ظاهرًا قال تعالىٰ: ﴿ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ﴾ [الحجرات: ١١]، وقال: ﴿ سَآءَ مَثَلاً ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وورد اسمًا مبهمًا كما في قوله تعالىٰ: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [الجمعة: ٥]، وورد مصدرًا مؤولاً في قوله تعالىٰ: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٩٠]، وورد اسمًا مضمرًا في قوله تعالىٰ: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] وفي آيتي ﴿ بِئْسَمَا ﴾ و﴿ نِعِمَّا ﴾ كلام كثير للنحاة

---

(١) هناك تخريجات أخرىٰ وكلها مقبولة؛ إذ مجال التقدير فسيح.

(٢) وذلك علىٰ القول بعدم التقديم والتأخير فهناك من يعرب المخصوص مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية قبله خبر مقدم وجاز تقديم جملة الخبر، وعدم وجود الرابط لأجل العموم.

والمعنىٰ علىٰ ما مثلت به: بئس الذي اشتروا به أنفسهم هو كفرهم، أو بئس شيئًا باعوا به أنفسهم هو كفرهم[(١)].

٢- إذا كان الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل.

إذا أمرك أحد بشيء وأردت إعلامه بموافقتك لأمره تقول: سمعًا وطاعةً أي: اسمع سمعًا وأطيع طاعةً. فإذا عدلت عن النصب إلىٰ الرفع كان المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: شأني أو أمري السمعُ والطاعةُ، وهذا أبلغ في التوكيد.

ومنه في التنزيل: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ ﴾ [النساء: ٨١] أي: شأننا طاعة وأصل الكلام أمرنا نطيع طاعة، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: ١٨][(٢)] ومن بديع اجتماع المصدر وما ناب عنه قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ ﴾ [هود: ٦٩] للدلالة علىٰ أن سلام إبراهيم عليه السلام أفضل من سلام الملائكة فهم سلموا سلامًا وهو أمره سلامٌ.

٣- إذا أراد المتكلم قطع التابع عن متبوعه لغرض بلاغي

كقولهم «الحمد لله الحميدُ» برفع الحميد فيكون خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: هو الحميدُ لغرض المدح، ومنه في التنزيل ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الكهف: ٤٤] برفع «الحق»[(٣)] علىٰ قراءة أبي عمرو والكسائي، وقراءة الأكثرين ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ [المؤمنون: ٩١-٩٢] برفع «عَالِمُ».

وأرىٰ أن ذلك ليس قاصرًا علىٰ النعت كما هو في كتب المتقدمين لمجيئه أيضًا مع البدل في التنزيل، قال تعالىٰ: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٦ رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ ﴾ [الرحمن: ١٦-١٧] أي: هو رب وقراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى ﴾ [إبراهيم: ١-٢] برفع لفظ الجلالة.

---

(١) انظر: الدر المصون (١/ ٥٠٧، ٥١٠)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ٥١٧).

(٢) هناك من يجعل المصدر مبتدأً، والمحذوف هو الخبر.

(٣) عند مَنْ لم يعتبرها صفة للولاية.

٤- إذا كان الخبر نصًّا صريحًا في القسم، كقولهم «في ذمتي لأفعلنَّ كذا» أي: في ذمتي ميثاق، ولم يرد مثل ذلك في التنزيل.

ثانيًا: الخبر:

أ- تعريفه: هو ما تتم به الفائدة مع المبتدأ فيحسن السكوت بعده وما يتعلق به، نحو: ﴿ ٱللَّهُ رَبُّنَا ﴾ [الأعراف: ٨٩]، ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الرعد: ١٦]، ومن الأحاديث: «**البرُّ حُسْنُ الخُلُقِ**»(١)، «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»(٢)، «**الإِيْمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً**»(٣).

وهنا تنبيهان:

أولاً: لا يشترط أن يلي الخبر المبتدأ وإنما يشترط تمام المعنىٰ وإن طال الكلام فمتىٰ حدثت الإفادة وتم الكلام وقع الإخبار، تأمل قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّآئِمِينَ وَٱلصَّآئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

لا يحسن السكوت هنا؛ لأن المعنىٰ لم يتم بعد أو بمعنىٰ آخر لم نخبر عن الموصوفين بهذه الصفات بَعْدُ ما شأنهم فإذا ما جاء قوله تعالىٰ: ﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ تم المعنىٰ وحسن الوقف؛ لأن هذه الجملة هي الخبر.

ثانيًا: أحيانًا يحتمل الكلام الإخبار وعدمه وذلك يرجع إلىٰ غرض المتكلِّم ومن ثَمَّ ينشأ ما يسمىٰ بتعدد أوجه الإعراب تبعًا لما يتحمله السياق ومثال ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح: ٢٩] فالمعنىٰ

(1) مسلم (٢٥٥٣).

(2) مسلم (٥٥).

(3) مسلم (٣٥).

يحتمل الإخبار عن الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه بأنه رسول الله وذلك إذا ربطنا الآية بما قبلها ﴿ لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الفتح: ٢٧] فكأن قائلاً يقول مَنْ رسوله؟ فأجيب ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ فتكون ﴿ رَّسُولُ ﴾ خبرًا لـ﴿ مُّحَمَّدٌ ﴾ ويحتمل أن يكون الإخبار بالشدة على الكفار والرحمة بينهم إخبارًا عن الرسول ﷺ وأصحابه الكرام رضوان الله عليهم فتكون ﴿ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ تابعًا، و﴿ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ ﴾ عطفًا عليه والخبر هو ﴿ أَشِدَّآءُ ﴾ وفي هذه الأحوال تتدخل قرائن السياق للترجيح بين أوجه الإعراب.

ب- أنواعه وصوره:

الخبر ثلاثة أنواع مفرد وجملة وشبه جملة:

أولاً: الخبر المفرد: هو ما ليس جملة ولا شبه جملة ويكون مرفوعًا لفظًا إذا كان اسمًا ظاهرًا فيرفع بعلامات الرفع الثلاث الضمة إذا كان مفردًا ﴿ وَٱللَّهُ قَدِيرٌ ﴾ [الممتحنة: ٧]، أو جمع تكسير ﴿ وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ ﴾ [آل عمران: ٩٩]، أو جمع مؤنث سالمًا ﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾ [الزمر: ٣٨]، والألف إذا كان مثنىٰ ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾ [الحج: ١٩]، ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤]، والواو إذا كان من الأسماء الستة ﴿ أَنَا۠ أَخُوكَ ﴾ [يوسف: ٦٩]، ﴿ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [البقرة: ١٠٥]، أو جمع مذكر سالمًا ﴿ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [الحجر: ٢٣].

وتقدر عليه العلامة للتعذر إذا كان اسمًا مقصورًا ﴿ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ ﴾ [مريم: ٧]، ﴿ هِىَ عَصَاىَ ﴾ [طه: ١٨]، وللمناسبة إذا أضيف إلىٰ ياء المتكلم ﴿ وَهَٰذَآ أَخِى ﴾ [يوسف: ٩٠]، ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى ﴾ [هود: ٧٨]، وللثقل إذا كان اسمًا منقوصًا ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه: ٧٢]، ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ﴾ [النحل: ١٠١]، ولانشغال المحل بالحكاية في نحو: «هذا جَادَ الحَقُّ»، ويكون مرفوعًا محلاً إذا كان اسمًا مضمرًا ﴿ مَا هِىَ ﴾ [البقرة: ٦٨]، أو اسمًا مبهمًا ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ١٢]، ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍ ﴾ [الأعراف: ٤٩]، وعلىٰ وقف الكسائي ﴿ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣].

حكمه من حيث التعريف والتنكير

يأتي الخبر معرفة ونكرة فالمبتدأ والخبر يعرفان ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ٢]، ﴿ هَـٰذَا رَبِّى ﴾ [الأنعام: ٧٦]، ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا ﴾ [يونس: ١٨]، وينكران: ﴿ مَنْ ۜ رَاقٍ ﴾ [القيامة: ٢٧]، ﴿ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ [الشورىٰ: ٤٠]، ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [البقرة: ٢٢١] ويخبر عن المعرفة بالنكرة غالبًا ﴿ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، ﴿ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الرعد: ١٦]، ويخبر عن النكرة بالمعرفة علىٰ الصحيح عند سيبويه والمحققين[١] ومنه عندهم: ﴿ حَسْبُنَا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا ﴾ [طه: ٤٩]، ﴿ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: ٢]، ﴿ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ٢]، ﴿ مَا هِىَ ﴾ [البقرة: ٦٨].

ثانيًا: شبه الجملة

وهو ما ليس مفردًا فتظهر عليه علامات الإعراب أو تقدر ولا جملة فيستقل بمعنىٰ يخبر به ويقصد به شيئان:

أ- الظرف: سواء كان للمكان ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢]، أو للزمان ﴿ هَـٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩][٢]، وقراءة ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾ [طه: ٥٩] بنصب «يوم»، ومن شبه الجملة الظرف ﴿ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف: ٢٣]، وقوله ﷺ: «الْجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»[٣].

ب- الجار والمجرور: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَـٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ﴿ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [غافر: ١٦].

---

(١) علىٰ القول بعدم التقديم والتأخير حفاظًا علىٰ أصل الترتيب؛ ولأنَّ أسماء الاستفهام نكرات، و«حَسْب» نكرة كذلك وإن أضيفت لمعرفة مثل «غير» و«وَحْد» و«مِثْل».

(٢) علىٰ قراءة نافع بنصب «يوم».

(3) من حديث أبي موسىٰ رواه الطيالسي (٥٣٠) وهو من حديث ابن عمر رواه البخاري (٢٨٠٤).

تنبيهان:

أولاً: شبه الجملة يكون متعلقًا بمحذوف هو الخبر في الحقيقة ويقدره النحاة إمَّا بكائن أو استقر فيكون التقدير: الحمدُ كائنٌ لله أو الحمد استقرّ لله ومن ثَمَّ يصلح تعلقه بمفرد «كائن» أو جملة «استقر» ولذا سُمّي شبه جملة.

ثانيًا: يتقدم الخبر شبه الجملة علىٰ المبتدأ وجوبًا إذا كان المبتدأ نكرة محضة بلا مسوِّغ ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ ﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿ وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ ﴾ [ق: ٣٥]، وجوازًا إذا كان المبتدأ معرفة ﴿ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ ﴾ [النمل: ٣٣]، ﴿ عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ ﴾ [الحجر: ٢١]، أو نكرة لها مسوِّغ كأن تكون موصوفة ﴿ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ ﴾ [النمل: ٢٣]، أو مضافة ﴿ لَهَا سَبۡعَةُ أَبۡوَٰبٖ ﴾ [الحجر: ٤٤]، أو عاملة ﴿ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ ﴾ [فاطر: ٣٢]، وقد اجتمع حالتا التقدم في قوله تعالىٰ: ﴿ وَبَيۡنَهُمَا حِجَابٞۚ وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٞ يَعۡرِفُونَ كُلَّۢا بِسِيمَىٰهُمۡۚ ﴾ [الأعراف: ٤٦] فـ﴿ وَبَيۡنَهُمَا ﴾ خبر شبه جملة مقدم وجوبًا؛ لأن المبتدأ لـ﴿ حِجَابٞ ﴾ نكرة محضة، و﴿ وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ ﴾ خبر شبه جملة مقدم جوازًا؛ لأن المبتدأ ﴿ رِجَالٞ ﴾ نكرة موصوفة لـ﴿ يَعۡرِفُونَ كُلَّۢا بِسِيمَىٰهُمۡۚ ﴾.

ثالثًا: الخبر الجملة

وهو ما يكون مع المبتدأ ما يسمَّىٰ بالجملة الكبرىٰ؛ لأنها جملة اسمية خبرها جملة فتصير الجملتان جملة واحدة، والخبر الجملة نوعان:

أ- جملة فعلية.

فعلها ماضٍ ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ ﴾ [النور: ٤٥]، ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ بِسَاطٗا ﴾ [نوح: ١٩]، ومن ذلك مع حذف المبتدأ قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] أي: وهو خلقهم فجملة خلقهم في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو والجملة الاسمية في محل نصب حال.

فعلها مضارع ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿ وَٱللَّهُ يُؤۡتِي مُلۡكَهُۥ مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ وَهُوَ تَخۡشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ ﴾ [الليل: ٩، ١٠]، ولا فرق بين كون الفعل مثبتًا أو منفيًا واجتمعا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقۡضُونَ بِشَيۡءٍ ﴾ [غافر: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقد تكون الجملة جوابًا لقسم محذوف[(١)] كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ ﴾ [النحل: ٤١] أي: والله لنبوئنهم، ونظيره ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوۡ مَاتُواْ لَيَرۡزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزۡقٗا حَسَنٗا ﴾ [الحج: ٥٨]، ﴿ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿ فَٱلَّذِينَ ﴾ موصول مبتدأ وجملة ﴿ هَاجَرُواْ ﴾ صلته والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب معطوفة علىٰ جملة الصلة وجملة ﴿ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ ﴾ جوابًا لقسم محذوف في محل رفع خبر الموصول.

أمَّا وقوع جملة الخبر فعلية فعلها للأمر يحتاج إلىٰ بيان وإيضاح.

فقد منع ابن الأنباري وبعض الكوفيين الإخبار بجملة طلبية[(٢)]، نظرًا إلىٰ أنَّ الخبر حقه أن يكون محتملًا للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك.

وعقب ابن مالك علىٰ ذلك بأنه نظرٌ واهٍ؛ لأن أصل المبتدأ الإفراد وهو لا يحتمل الصدق والكذب والجملة نائبة عنه فلا يشترط إهمالها؛ ولأن وقوع الخبر المفرد طلبيًا ثابت باتفاق في قولهم: «كيف أنت؟» ومن قبل ومن بعد فوقوع جملة الطلب خبرًا مسموع شائع في كلام العرب[(٣)].

---

(١) منع ثعلب ذلك وردَّ عليه قوله بهذه الآيات ونحوها: انظر: الدراسات (ق٣) (٢/ ٤-٢).

(٢) الطلب يشمل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والنداء.

(٣) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٠٩، ٣١٠) بتصرف يسير.

وذكر د/ ظفر أن كثيرًا من النحاة يستضعفون وقوع الجملة الإنشائية خبرًا للمبتدأ واستغرب ذلك لوقوعه في كتاب الله(١).

والغريب حقًا استكثاره المستضعفين مع أنهم الأقلُّون ومحددون والذي أراه أن هذه المسألة لا تؤخذ علىٰ إطلاقها وإنما يحتكم فيها إلىٰ السياق والقرائن، فلا يُعقل أن يقول عاقل في نحو: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾ [يوسف: ٢٩] إنها جملة اسمية والجملة الفعلية خبر؛ لأن السياق يحتم أنَّ ﴿يُوسُفُ﴾ منادىٰ والجملة جواب النداء، وكذا فلا يقال: محمد اجتهد، المعلمون اجتهدوا ونحو ذلك، ومن ثَمَّ منع ابن الأنباري ومن وافقه وقوع الطلب خبرًا، والذي أعتقده أنَّ الجميع يوافقه علىٰ ذلك إذا كان علىٰ نحو ما ذكره.

أمَّا إذا تَحمَّل السياق كون الطلب خبرًا بمعنىٰ اتصال الكلام واتساقه مع الإخبار فلم يختلفوا في جوازه كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [التوبة: ١٠٧، ١٠٨] فالمعنىٰ يحتمل الذين فعلوا كذا لا تقم في مسجدهم هذا(٢) وعلىٰ هذا فيجوز في كلامنا أن نقول: الذين يأمرونك بالسوء لا تسمع كلامهم، وتكون الجملة الطلبية «لا تسمع كلامهم» خبرًا.

ويجوز النحاة ذلك كثيرًا إذا كان المبتدأ اسمًا موصولًا لأنه يتضمن معنىٰ الشرط، ومن ثَمَّ يقترن خبره كثيرًا بالفاء نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة: ٣٤] وقوله تعالىٰ: ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الحج: ١٥] سواء كانت من محتملة للشرطية والموصولية كالآية السابقة وكقوله ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذِ جَارَه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فَلْيُكْرِمْ ضيفَه، ومن**

---

(١) انظر: النحو القرآني (ص٢١٤).

(٢) انظر: توجيهات الآية في الدر المصون (٦/ ١١٩، ١٢٠).

كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلَيَقُلْ خيرًا أو لِيَصْمُتْ»[١] أو يرجح فيها الموصولية لضعف معنىٰ الشرط كقولنا في الدعاء: «اللهم من أراد بنا كيدًا فكده» وقوله صلوات الله وسلامه عليه: «اللهم مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه، ومَنْ وَلِيَ من أمر أمتي شيئًا فرفق بهم فارفق به» رواه مسلم[٢].

بل لو كان المبتدأ وصفًا مشتقًا محلّىٰ بأل؛ لأنَّ «أل» عندئذ تكون موصولة فتعطىٰ حكم الموصول ويكثر اقتران خبرها أيضًا بالفاء لتضمن معنىٰ الشرط وعليه وَجَّهَ كثير من الأكابر قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] خلافًا لمذهب سيبويه في تقدير خبر محذوف مما يتلىٰ عليكم حكم السارق والسارقة[٣] ونظيره قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [المائدة: ٢] فلو قال قائل: الذي يأتمنك أدِّ إليه أمانته والذي يخونك لا تخنه. صح كلامه علىٰ الابتداء والإخبار بالطلب دون حاجة إلىٰ تقدير النصب علىٰ الاشتغال[٤].

وورود جملة الخبر استفهامية كثير في كلام العرب كما مثل ابن مالك[٥] بقول الشاعر:

قلت: مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو؟ صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ

ونقول: الجنة كيف ينامُ طالبُها؟ والنار كيف ينام من يخافها؟

ومِمَّا خُرِّجَ عليه في القرآن قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلْأَخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٤٧] علىٰ أنَّ جملة ﴿ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ خبر بعد خبر.

---

(١) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٤٨٩٠).

(2) من حديث عائشة رواه مسلم (١٨٢٨).

(٣) انظر: التفصيل في الدر المصون (٤/ ٢٥٧- ٢٦٢).

(٤) سيأتي بيان ذلك جليًا -إن شاء الله- في الحديث عن الاشتغال في الجزء الثالث.

(٥) شرح التسهيل (١/ ٣١٠).

ب- جملة اسمية: فيقع الخبر جملة اسمية خبرها مفرد كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٧١] وقوله سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ ﴾ [الشورىٰ: ١٦] فـ﴿ أَوْلِيَآءُ ﴾ خبر عن المبتدأ الثاني ﴿ بَعْضُهُمْ ﴾ والجملة خبر عن المبتدأ الأول ﴿ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ و﴿ دَاحِضَةٌ ﴾ خبر عن المبتدأ الثاني ﴿ حُجَّتُهُمْ ﴾ والجملة خبر عن الموصول.

وكذا ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف: ٢٦]، ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال: ٨].

ويقع جملة اسمية خبرها شبه جملة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقوله سبحانه: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ﴾ [الرعد: ٥] فـ﴿ بَعْضُهُم ﴾ مبتدأ ثان خبره شبه الجملة ﴿ مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ والجملة خبر عن المبتدأ الأول ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾ و﴿ ٱلْأَغْلَٰلُ ﴾ مبتدأ ثان خبره شبه الجملة ﴿ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ﴾ والجملة خبر عن اسم الإشارة ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ وكذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴾ [إبراهيم: ٣]، ﴿ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [التغابن: ١٥].

ويقع جملة اسمية خبرها جملة اسمية؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ ﴾ [الأنعام: ٨٢] فـ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ مبتدأ ثان خبره الجملة الاسمية ﴿ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ ﴾ فشبه الجملة ﴿ لَهُمُ ﴾ خبر مقدم ﴿ ٱلْأَمْنُ ﴾ مبتدأ مؤخر والجملة خبر ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ وجملة ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ ﴾ خبر عن اسم الموصول ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾.

أمَّا في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [الزمر: ٦٣] فـ﴿ وَٱلَّذِينَ ﴾ اسم موصول مبتدأ وجملة ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ خبره فإن اعتبرت ﴿ هُمُ ﴾ مبتدأ و﴿ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ خبرًا كان خبر ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ جملة اسمية، وإن اعتبرت ﴿ هُمُ ﴾ ضمير فصل لا محل له من الإعراب كان خبر ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾

مفردًا هو ﴿ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾.

ويقع جملة اسمية خبرها جملة فعلية؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٢] فاسم الموصول ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ مبتدأ أول في محل رفع وجملة ﴿ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ صلته لا محل لها من الإعراب، وجملة ﴿ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ معطوف علىٰ صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والخبر جملة ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ﴾، فـ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ مبتدأ ثان في محل رفع، وجملة ﴿ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ﴾ في محل رفع خبره والجملة في محل رفع خبر عن الاسم الموصول.

وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢] فتكون جملة استئنافية بعد الجملة الأولىٰ ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] فمعنىٰ الجملة الأولىٰ لكن الراسخون في العلم من أهل الكتاب والمؤمنون يؤمنون بالكتاب المنزل عليهم، والكتب المنزلة من قبلك، وبالرسل المقيمين الصلاة.

ومنه من وقف علىٰ ﴿ رَّبِّهِۦ ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فـ﴿ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ ﴾ مبتدأ أول و﴿ كُلٌّ ﴾ مبتدأ ثان وجملته ﴿ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ في محل رفع خبره والجملة خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما مقدَّر أي: كُلٌّ مِنْهُم.

ويدخل في الخبر الجملة الاسمية الجملة المنسوخة بحرف عامل في المبتدأ سواء كان «لا» النافية للجنس نحو قوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢].

أو «إنَّ» وأخواتها كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

وقد اجتمعت أنواع الخبر في آيات عديدة في كتاب الله منها قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٢] فـ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ ﴾ خبر جملة، و﴿ لَهُمُ ﴾ خبر شبه جملة، و﴿ مُّهۡتَدُونَ ﴾ خبر مفرد كذا قوله تعالىٰ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ سُوٓءُ ٱلۡحِسَابِ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ ﴾ [الرعد: ١٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡ ﴾ [الرعد: ٥].

ومن بديع اجتماعها في الشعر قول الشاعر مصورًا الناس والدنيا والموت:

والنَّاسُ كَالحَبِّ وَالدُّنْيَا رَحَىٰ نُصِبَتْ لِلعَالَمِينَ وَكَفُّ المَوْتِ يُلْهِيهَا

فـ«كالحبِّ» خبر شبه جملة عن المبتدأ «الناس» و«رحى» خبر مفرد عن المبتدأ «الدنيا» و«يُلهيها» خبر جملة فعلية عن المبتدأ «كَفُّ».

رابعًا: روابط جملة الخبر

إذا وقع الخبر جملة لا يخرج عن احتمالين:

الأوّل: أن تكون جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنىٰ فلا تحتاج إلىٰ رابط. وذلك في حالتين:

الأولىٰ: أن يكون المبتدأ ضمير الشأن أو القصة وخبره الجملة المبينة له كقوله تعالىٰ: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] فـ﴿ هُوَ ﴾ ضمير الشأن مبتدأ في محل رفع، ولفظ الجلالة مبتدأ ثان مرفوع، و﴿ أَحَدٌ ﴾ خبره مرفوع، والجملة الاسمية ﴿ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ خبر ضمير الشأن والمعنىٰ قل لهم يا محمد الشأن الله أحد.

وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنبياء: ٩٧] فإذا الشأن أو القصَّة أبصار الكافرين شاخصة فالضمير «هي» مبتدأ في محل رفع و«أبصار» مبتدأ خبره مقدم عليه «شاخصة» والجملة خبر عن ضمير الشأن، وهنا لا تحتاج الجملة إلىٰ الرابط لأنها مُفَسِّرة لضمير الشأن والمفسِّر في معنىٰ المفسَّر.

الثانية: أن يكون المبتدأ قولًا أو ما في معناه وخبره جملة فيها بيان هذا القول؛ كمثال ابن مالك: نطقي الله حسبي، فجملة الله حسبي بيان للمبتدأ «نطقي» فلا تحتاج إلىٰ رابط، ومثاله قولنا: رأيي محمدٌ يفعل كذا، وعقيدتي:

الله فَـــوْقَ سَـــمَائه هُـــوَ مُـــسْتَوٍ عَـــلَىٰ عَرْشِـــه

وشاهده من القرآن قوله تعالىٰ: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾ [يونس: ١٠] فجملة: ﴿ سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾ خبر عن ﴿ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ وهي نفس المبتدأ في المعنىٰ فلم تحتج إلىٰ رابط، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠] عند من اعتبر ﴿ أَنِ ﴾ مفسرة لا محل لها من الإعراب[١] فتكون جملة ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ خبرًا عن ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ ﴾.

وشاهده من السنة قوله ﷺ: «**أفضل الذكر لا إله إلا الله**»[٢] ونظيره: «**أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله**»[٣] فجملة «لا إله إلا الله» خبر لا يحتاج إلىٰ رابط[٤].

الثاني: ألّا تكون جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنىٰ وعندها لا بدَّ من رابط يربطها بالمبتدأ حتىٰ لا يتفكك الكلام، والجملة التي لا تتحد بالمبتدأ معنىٰ لا تخرج عن شيئين:

---

(١) مذهب الجمهور أنّ ﴿ أَنِ ﴾ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ خبرها، وعلىٰ الاحتمالين فهي خبر لا يحتاج إلىٰ رابط.

(2) من حديث جابر بن عبد الله رواه الترمذي (٣٣٨٣) وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث موسىٰ بن إبراهيم.

(3) من حديث عبد الله بن عمرو رواه الترمذي (٣٥٨٥) وقال: «قال هذا حديث غريب من هذا الوجه وحماد بن أبي حميد هو محمد بن أبي حميد وهو أبو إبراهيم الأنصاري المديني وليس بالقوي عند أهل الحديث».

(٤) ولا يحمل مثل هذا علىٰ أنه خبر مفرد مرفوع تقديرًا؛ لأن الخبر يأتي جملة فلا يصرف عن ظاهره فلا يُنَظَّرُ مثل هذا بقوله ﷺ: «**لا حول ولا قوة إلّا بالله كنز من كنوز الجنة**»؛ إذ يلزم فيها التقدير؛ لأن المبتدأ لا يكون إلّا مفردًا. انظر: شرح التسهيل (١/ ٣١١).

الأول: أن يكون بعضها متحدًا بالمبتدأ معنىٰ وهي التي تتضمن ما يدلُّ علىٰ ما يَدُلُّ عليه المبتدأ، ولذلك ثلاث صور:

الأولىٰ: أن تشتمل جملة الخبر علىٰ اسم إشارة يعود علىٰ المبتدأ[1]، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف: ٢٦] فجملة ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ مبتدأ وخبر، وهي خبر عن ﴿ لِبَاسُ ﴾ والرابط الإشارة إليه، ومثلها قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [البقرة: ٨٢].

الثانية: أن تشتمل جملة الخبر علىٰ اسم ظاهر هو لفظ المبتدأ أو معناه فمثال اشتمالها علىٰ لفظه قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: ١، ٢] ويكون ذلك عادة للتهويل كما في الآيتين أو للتعظيم كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴾ [الواقعة: ٢٧]، ﴿ فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴾ [الواقعة: ٨]، ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ﴾ [الواقعة: ٤١]، ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ﴾ [الواقعة: ٩].

وقد يكون تكرار لفظ المبتدأ لأغراض أخرىٰ يحددها السياق كقولك لمن يتفاخر بنفسه: أنتَ منْ أنتَ؟ لبيان حقارته وقلة شأنه.

ومثال اشتمالها علىٰ معناه قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٠] فأهل التقوىٰ والصبر هم أهل الإحسان فكأنَّ المعنىٰ إنَّ الشأن أهل التقوىٰ والصبر لا يضيع أجرهم.

---

(١) جرت عادة النحاة علىٰ تجويز أن يكون اسم الإشارة في هذا الموضع بدلًا من المبتدأ، ويكون ما بعده خبرًا عن المبتدأ مفردًا في نحو: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وشبه جملة في نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴾ [إبراهيم: ٣]، وجملة في نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ ﴾ [الأنعام: ٨٢].

الثالثة: أن يكون المبتدأ اسمًا يندرج تحت عموم الخبر كقولنا: أبو بكر نعم الرجل وابنته نعم المرأة، فأبو بكر وابنته يندرجان تحت عموم الرجال والنساء، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ٧٦] فالمبتدأ يندرج تحت عموم أهل التقوىٰ، وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠]؛ لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة فيتحصل به ما كان يتحصل بضميره، مع تأكد الاعتناء ومزيد الثناء(١).

الثاني: ألّا يكون بعضها متحدًا بالمبتدأ وعندها لا بد من ضمير يربطها بالمبتدأ، هذا الضمير إما ملفوظ منفصلًا أو متصلًا، وإمَّا مستترٌ إذا كان في محل رفع، وإمَّا مَنْوِيٌّ مقدّر إذا كان في محل نصب أو جرّ، وإليك البيان.

أ- الملفوظ: ويكون ضميرًا منفصلًا كقوله تعالىٰ: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠]، ﴿ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [التوبة: ٨٨]، ﴿ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [التوبة: ٦٩]، ﴿ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ ﴾ [الشورىٰ: ٩]، ﴿ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [فاطر: ١٥]، ﴿ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ [الحشر: ٢٠] وذلك علىٰ اعتبار الضمير مبتدأ ثانيًا وما بعده خبره والجملة خبرًا عن المبتدأ الأول.

ويكون ضميرًا متصلًا في محل رفع إذا كان الخبر جملة فعلية كقوله تعالىٰ: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ [المؤمنون: ٦١]، ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا۟ ﴾ [الفرقان: ٧٥]، ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

أو في محل نصب كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ٧١]، ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢]، وقراءة

---

(١) شرح التسهيل (١/ ٣٣١) ويجوز إدراج الآيتين تحت إعادة المبتدأ بمعناه.

نافع بن كثير وأبي عمرو وروح[١] ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس: ٣٩] بالرفع علىٰ الابتداء، وجملة ﴿ قَدَّرْنَٰهُ ﴾ خبر والرابط الضمير الهاء.

أو في محل جرّ اسم مجرور كقوله تعالىٰ: ﴿ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء: ١٧]، ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٨].

أو مضاف إليه ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: ١٢١]، ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [محمد: ١] ومثال اجتماع محل النصب والجر ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُنَّ ﴾ [النساء: ١٥٢]، ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٣٦]، ومثال اجتماع الرفع والجرّ ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] والرابط الأول منهما والثاني عائد علىٰ الأول، ولا يجتمع الرفع والنصب.

ب- المستتر ولا يكون إلّا في محل رفع فاعل للخبر الجملة الفعلية التي مبتدؤها اسم مفرد كقوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ [الزمر: ٤٢]، ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿ وَٱللَّهُ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [آل عمران: ١٥٦] سواء كان المفرد اسمًا ظاهرًا كما سبق أو ضميرًا منفصلًا في محل رفع مبتدأ كقوله تعالىٰ: ﴿ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿ وَهُوَ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [الشورىٰ: ٩]، ﴿ وَهُوَ يَخْشَىٰ ﴾ [عبس: ٩].

وقد اجتمع العائد علىٰ ظاهر ومضمر في ﴿ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾ [الأحزاب: ٤].

ج- المنوِّي أو المقدَّر، ويكون ذلك في حالتين:

الأولىٰ: إذا كان الضمير مقدرًا في محل نصب مفعول به[٢] كقوله تعالىٰ: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الحديد: ١٠] في قراءة ابن عامر بالرفع[٣] ﴿ وَكُلٌّ ﴾ أي: وَعَدَه، وأجمعوا علىٰ

---

(١) انظر الإتحاف (ص ٤٦٧).

(٢) أمَّا إذا كان في محل نصب بحرف ناسخ نحو: المسلمون إنهم كرماء فلا يجوز حذفه.

(٣) انظر الإتحاف (٥٣٢).

جواز حذفه إذا كان المبتدأ لفظ «كل» والضمير مفعول به، واختلفوا فيما عدا ذلك فأجازوه في الضرورة «الشعر» ومنه قول الشاعر:

ثَلاَثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدا فَأَخْزَىٰ اللهُ رَابِعَةً تَعُودُ

ومنعه الكوفيون في الاختيار وجوزه البصريون مع تضعيفه والصحيح جوازه لوروده في قراءة السلمي ﴿ أَفَحُكْمُ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠] برفع «حكم» علىٰ الابتداء وحذف العائد «يبغونه»[(١)].

الثانية: إذا كان الضمير في محلّ جر بحرف جرّ[(٢)] كقول العرب: السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ، أي: منوان منه بدرهم، فـ«السمن» مبتدأ أول و«منوان» مبتدأ ثان مرفوع بالألف «بدرهم» خبره والعائد محذوف تقديره: منه، وخرج عليه قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] عند من وقف علىٰ ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] أي: كُلٌّ منهم.

خامسًا: تعدّد الخبر

لتعدد الخبر ثلاث صور اثنتان منها ليستا من تعدد الخبر علىٰ الحقيقة وإنما لا يتم الخبر إلا بمجموعها.

الأولىٰ: أن يتعدد لفظ الخبر مع اتحاد معناه بأن يؤدِّي معنىٰ خبر واحد كقولهم: هذا حَامِضٌ حُلْوٌ أي: مُزٌّ، وقولهم: هو أَعْسَرُ أَيْسَرُ، أي: أضبط لعمله بكلتا يديه.

الثانية: أن يكون المبتدأ متعدّدًا يحتاج إلىٰ الإخبار عنه بمتعدّد سواء كان متعددًا في الحقيقة بأن يكون جمعًا وخبره أفراد كقولك: أبنائي محمدٌ وأحمدُ وعليٌّ، وبناتي فاطمةُ وخديجة وسُمَيَّةُ وقول الفقهاء: أَرْكَانُ العُمْرَةِ إِحْرَامٌ وَطَوَافٌ وَسَعْيٌ وَتَحَلُّلٌ.

---

(١) انظر شرح التسهيل (١/ ٣١٢).

(٢) أمّا إذا كان في محل جرّ بالإضافة نحو: محمدٌ ثيابه نظيفة فلا يجوز حذفه.

أو كان متعددًا حكمًا بأن يكون معنىٰ خبره أجزاء تفيده كقول علي ﷺ : «التقوىٰ الخوفُ مِنَ الجليلِ، والعَمَلُ بالتنزيلِ، وَالرِّضَا بِالقليلِ، والاستعدادُ لِيَوْمِ الرَّحِيلِ» ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ﴾ [الحديد: ٢٠].

فهاتان الحالتان لا يعتبران من تعدد الخبر؛ لأنهما بمنزلة الخبر المفرد وإن تعددت أجزاؤه والفرق بينهما أنّ الأولىٰ لا يستعمل فيها العطف علىٰ الصحيح فلا يقال: هذا حامضٌ وحُلْوٌ، والثانية يتعين فيها العطف.

الثالثة: أنه يكون المبتدأ واحدًا وخبره متعددًا لفظًا ومعنىٰ حيث يصح الإخبار عنه بكل واحد من هذه الأخبار، وشاهده عند النُّحاةِ قوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤- ١٦]، ونظيره قوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الحشر: ٢٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وكلها صريحة في تعدد الخبر ولو احتمالًا بجواز حملها علىٰ الإتباع بين بدل أو نعت أو عطف بيان حسب ما يتحمل السياق والمعنىٰ أو علىٰ أنها أخبار لمبتدأ محذوف يدل عليه المذكور أو ضميره.

ولِذَا يحترز بعض المعربين بقولهم: عند من يجيز تعدد الخبر[1]، فجعلوها مسألة خلاف والصحيح جواز التعدد وما كان ينبغي ذلك منهم -رحمهم الله- فَلِتَعَدُّدِ الأخبار لطائف وأسرار يخبرها من سبر غور البيان وتأمل دقائق المعان[2] فتأمل آية الكرسي واحملها علىٰ تعدد الأخبار ليتبين لك دلائل العظمة والجلال ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا

(١) الدر المصون (٢/ ٥٤١).

(٢) انظر كلام الزمخشري عن آية الكرسي في الكَشَّاف (١/ ٣٨٦).

ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فتجد نفسك أمام ثمانية أخبار عن الله ذي الجلال:

الله لا إله إلا هو.

الله الحيّ.

الله القيوم.

الله لا تأخذه سنة ولا نوم.

الله له ما في السموات وما في الأرض.

الله من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه.

الله يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيءٍ من علمه إلّا بما شاء.

الله وسع كرسيه السماوات والأرض ولا يؤدوه حفظهما.

ثم يأتي التذييل والختام ببيان ما في الكلام من دلائل العلو والعظمة بالإخبار عن ضميره سبحانه بخبرين، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾.

أو تأمل كذلك آخر سورة الفتح: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩] فتجد خمسة أخبار عن الرسول الكريم وصحبه الغر الميامين إذا جعلت الواو للعطف أو تكون للإخبار عن الصحابة الكرام إن جعلت الوقف على ﴿رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ﴾ والواو للاستئناف ونظائر ذلك في التنزيل كثيرة.

سادسًا: الإخبار بظرف الزمان والمكان

يفرق النحاة بين اسم الذات واسم المعنىٰ في الإخبار عنه بظرف الزمان كما يلي:

أ- يخبر بظرف الزمان[١] عن اسم المعنىٰ اتفاقًا فتقول: اجتماعُنا يومَ الجمعةِ، وسفرُنا يومَ السبتِ، وعودتُنا يومَ الخميسِ. فالاجتماع والسفر والعودة معان ومن ثَمَّ يخبر عنها بالظرف سواءً كان الظرف مستغرقًا للمعنىٰ أي يقع المبتدأ «المعنى» في جميع وقت الخبر «الظرف» كقوله تعالىٰ: ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾ [الأحقاف: ١٥] وقوله تعالىٰ: ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾ [سبأ: ١٢].

أو مستغرقًا لأكثره أي: يقع المبتدأ في أكثر وقت الخبر؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ لأن وقت الحج عند الإهلال به يستغرق أكثر الأشهر الثلاثة والأكثر في ذلك الرفع؛ لأنه نكرة مع جواز النصب أو الجرّ بـ «في» فيقال الحج أشهرًا، أو في أشهرٍ[٢].

وأمَّا إذا كان المبتدأ يقع في بعض الخبر كقولنا: الزيارة يوم الجمعة، فيجوز رفعه ونصبه بإجماع من النحاة ولا فرق بين كون الزمان معرفة أم نكرة وشاهده عندهم قول النابغة:

زَعَمَ البَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَداً ... وبِذاكَ خَبَّرَنا الغُرَابُ الأَسْوَدُ

فقد روي بالرفع والنصب في «غدًا، وغدٌ» وذكر ابن مالك أن في ذلك النصب أجود واستعماله أكثر[٣] والاستعمال القرآني يؤكد جواز الرفع والنصب وينفي أنّ النصب أجود وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾ [طه: ٥٩] فقد أجمع

---

(١) عبارة النحاة: «يغني ظرف الزمان عن الخبر»؛ لأنهم يؤكدون أن الظرف والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف الخبر، وليسا أخبارًا علىٰ الحقيقة.

(٢) علىٰ مذهب البصريين وهو الصحيح انظر شرح التسهيل (١/ ٣٢٠، ٣٢١).

(٣) شرح التسهيل (١/ ٣٢١).

القراء العشرة علىٰ الرفع «يومُ» وقرئ شاذًا بالنصب «يومَ»[١] ولا تكون قراءة الجمهور بخلاف الأجود، وقرئ تواترًا ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩] بالرفع عند الجمهور وبالنصب عند نافع[٢] وأيضًا قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٨ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [الانفطار: ١٧- ١٩] بنصب يوم[٣] ورفعًا عند ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب من العشرة[٤] فورود القرآن تواترًا بالرفع والنصب يؤكد الجواز وإجماع العشرة علىٰ الرفع في «طه» ينافي كون النصب أجود وإن قال بذلك ابن مالك -والله أعلم-.

ب- أمّا إذا كان ظرف الزمان خبرًا عن الجثة أو الذات فلا يجوز الإخبار به إلّا إذا أفاد، فالأصل عدم صحة الإخبار، فلا يقال: محمدٌ غدًا أو المصنعُ اليومَ.

وما ورد من ذلك في السماع فهو أحد شيئين[٥]:

أولًا: أن يكون اسم الذات مِثَالَ المعنىٰ في حدوثه وقتًا دون وقت؛ كقولهم: الرُّطَبُ شَهْرَي الرَّبِيعِ.

ثانيًا: أن يقدّر إضافة معنىٰ لاسم الذات ففي قولهم: الليلةَ الهلالُ يقدر: الليلة طلوعُ الهلال، فحذف المضاف الذي هو اسم معنىٰ وحل اسم الذات محله.

---

(١) الإتحاف (ص ٤٠٤).

(٢) الإتحاف (٢٥٨).

(٣) الإتحاف (٢٥٧).

(٤) وذلك علىٰ القول بإعراب «يوم» علىٰ مذهب البصريين وليس ببنائها علىٰ مذهب الكوفيين.

(٥) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣١٩).

رتبة الخبر:

ويتقدم الخبر وجوبًا في مواضع، منها:

١- إذا كان شبه جملة، والمبتدأ نكرة محضة لا موسغ لها ﴿ بِهِۦ جِنَّةٌ ﴾ [المؤمنون: ٢٥]، ﴿ لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾ [طه: ٨٨]، ﴿ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ﴾ [النحل: ٩]، ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [الرعد: ٣٨]، ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥]، ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ ﴾ [الأعراف: ٤٦]؛ لأنه لو تأخر فقد المعنىٰ التام والتبس بالصفة.

٢- إذا أضيف المبتدأ إلىٰ ضمير يعود علىٰ بعض الخبر لامتناع عود الضمير علىٰ متأخر لفظًا ورتبة ولفساد المعنىٰ ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد: ٢٤]، ﴿ وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا ﴾ [محمد: ١٠].

٣- إذا كان الخبر اسمًا له الصدارة كأسماء الاستفهام الدالة علىٰ الزمان أو المكان ﴿ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾ [القيامة: ١٠]، ﴿ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ ﴾ [يونس: ٤٨]، ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة: ٦]، أو اعتمد علىٰ حرف استفهام ﴿ فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ ﴾ [غافر: ١١]، ﴿ أَسِحْرٌ هَٰذَآ ﴾ [يونس: ٧٧].

٤- إذا قصد حصر الخبر باقتران المبتدأ بـ«إلَّا» معنىٰ ﴿ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [التغابن: ١٢]، أو لفظًا ﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾ [المائدة: ٩٩].

٥- إذا كان المبتدأ مصدرًا مؤولاً من أن واسمها وخبرها لئلا تلتبس «أن» المفتوحة بـ«إنَّ» المكسورة، ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾ [فصلت: ٣٩]، ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾ [يس: ٤١]، ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ﴾ [الروم: ٢٥].

حذف الخبر جوازًا:

ويحذف الخبر جوازًا إذا وجد ما يدل عليه، ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد: ٣٥] أي: دائم، ﴿ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٤٠] أي: أم الله أعلم.

وقد يجتمع حذف كل من المبتدأ والخبر مع تجاورهما ويكون الكلام من جملتين حذف من كل منهما أحد ركنيها، قال تعالىٰ: ﴿ سَلَٰمٌ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي: سلام عليكم، أنتم قوم منكرون، ومنه ﴿ قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ ﴾ [الأنعام: ١٩] أي: الله أكبر شهادة هو شهيد بيني وبينكم -والله أعلم-.

حذف الخبر وجوبًا:

ويحذف الخبر وجوبًا في أربعة مواضع منها اثنان في التنزيل والآخران اختلف فيهما أهل التأويل:

١- فيحذف وجوبًا إذا كان المبتدأ نصًّا صريحًا في القسم قال تعالىٰ: ﴿ لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾ [الحجر: ٧٢] أي: لعمرك قسمي.

٢- وإذا وقع المبتدأ بعد «لولا» الامتناعية، وهي التي يراد بها كون عام غير مقيد قال تعالىٰ: ﴿ وَلَوۡلَا رَهۡطُكَ لَرَجَمۡنَٰكَۖ ﴾ [هود: ٩١]، ﴿ وَلَوۡلَآ أَجَلٞ مُّسَمّٗى لَّجَآءَهُمُ ٱلۡعَذَابُ ﴾ [العنكبوت: ٥٣]، ﴿ وَلَوۡلَا نِعۡمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُحۡضَرِينَ ﴾ [الصافات: ٥٧]، ﴿ قُلۡ مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي لَوۡلَا دُعَآؤُكُمۡۖ ﴾ [الفرقان: ٧٧]، ﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ ﴾ [البقرة: ٢٥١] وإذا أريد كون مقيد لم يحذف الخبر، قال تعالىٰ: ﴿ لَوۡلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا لَخَسَفَ بِنَاۖ ﴾ [القصص: ٨٢]، فالمصدر المؤول ﴿ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ ﴾ [القصص: ٨٢] مبتدأ، وشبه الجملة ﴿ عَلَيۡنَا ﴾ خبره، وهذا أوضح مما ذكره ابن الشجري واعترضوه فيه من قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ ﴾ [النساء: ٨٣]، وفي الحديث: «**لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفرٍ لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَىٰ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ**»[(١)].

٣- وإذا وقع المبتدأ بعد واو المعية كقولهم: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» وجعل ابن عطية منه ﴿ مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡۚ ﴾ [يونس: ٢٨] أي: أنتم وشركاؤكم مهانون أو معذبون

---

(١) قال العجلوني في كشف الخفا (٢١٢٧):هكذا اشتهر هذا اللفظ علىٰ ألسنة الفقهاء والمعربين.أ هـ والحديث رواه بلفظ قريب البخاري (١٢٦).

ويوقف علىٰ ﴿ مَكَانَكُمْ ﴾ ويُبْتدأ بـ﴿ أَنتُمْ ﴾ وقد ردّوا عليه ذلك[١].

٤- ويحذف الخبر قبل الحال إذا كان المبتدأ عاملاً في مفسر صاحبها كقولهم: «ضَرْبِي زيدًا قائمًا»، و«شُرْبي اللبنَ ساخنًا»، و«أكلي اللحم طازجًا».

وتكلف بعضهم ذلك في ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ ﴾ [النساء: ١٧١] وهو بعيد، أو كما قال السمين: فاسد من حيث المعنى.

والآية شاهد علىٰ أن «الكلمة» عامل في الحال وليس شاهدًا علىٰ أنَّ الخبر محذوف لأن «كلمة» معطوف، وليست مبتدأ[٢].

ومنه في الحديث «**أقربُ ما يكون العبدُ من رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ**»[٣] والمعنىٰ إذا وجد ساجدًا والخبر «إذا» و«كان» تامة و«ساجدًا» حال، والتقدير: أقربُ ما يكون العبدُ من ربه وقتَ سجوده أو وقت وجوده ساجدًا.

وهناك أشياء تغني عن الخبر مثل إحلال جملة مقول القول محل الخبر كقوله تعالىٰ: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: يقال لهم، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر: ٣] أي: يقولون.

وكذلك الحال وقد قرئ في الشواذ ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾ [يوسف: ٨] بالنصب وعندي أن منه ﴿ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢] بالاستئناف والوقف على ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾، وقد أمسك المفسرون والمعربون عن إعراب ﴿ وَٱلْمَلَكُ ﴾ اتقاء الخوض في المتشابه وما هو بمتشابه فإثبات المجيء لرب الأرباب هو الصواب في معتقد سلف الأمة أهل الكتاب والسنة -والله أعلم-.

---

(١) انظر: منار الهدىٰ للأشموني (ص١٧٦).

(٢) الدر (٤/ ١٦٥، ١٦٦)، وقد وهم في موضع الشاهد د/ ظفر. انظر: النحو القرآني (ص٢٢٣).

(3) من حديث أبي هريرة رواه مسلم (٤٨٢).